

# الثقل الميداني رهان طرفي الصراع في الجزائر عشية الانتخابات

## أجواء التصعيد ترافق بدء اقتراع الجزائريين المقيمين في الخارج



الرافضون للانتخابات يوظفون كل إمكانياتهم

وفي ظل إصرار السلطة على تمرير مشروعها وتمسك الشارع برفضه، فإن الرئيس القادم سيبدأ مهامه في يومه الأول بقصر المرادية تركة أزمة ثقيلة ومعقدة.

وساهم احتراق أوراق السلطة الواحدة بعد الأخرى في تفاقم النيران الصديقة في معسكرها بشكل ينفذ حتى المشككين أو المحايدين من الانخراط في الخيار الانتخابي، خاصة بعد التصريحات الأخيرة لكل من وزير الداخلية صلاح الدين دحمون، الذي وصف المعارضين للانتخابات بـ"الخونة والعلاء والشؤان"، ورئيس اللجنة المستقلة للانتخابات محمد

وخلال جمعة الأسبوع الثاني والأربعين من عمر الحراك الشعبي.

وجاءت دعوات الإضراب العام قوية في احتجاجات الجمعة الأخير، غداة رسوخ قناة لدى الشارع الجزائري بضرورة المرور إلى التصعيد والضغط أكثر على السلطة التي لم تعد تكثرث للمسيرات الشعبية التي تخرج أسبوعيا منذ عشرة أشهر.

ويرى مناضلون للشأن الجزائري أن طرفي الصراع انتقلا إلى السرعة القصوى لرفض كل منهما رؤيته على الآخر، وأن الحديث بدأ منذ الآن عن الوضع الجزائري بعد الانتخابات القادمة.

محافظة تلمسان في أقصى غرب البلاد، بواسطة قنبلة تقليدية، وأن العملية تزامنت مع زيارة قائد أركان الجيش الجنرال أحمد قايد صالح، إلى مقر الناحية العسكرية الثانية بوهرا ن غير البعيدة عن محافظة تلمسان.

وإلى جانب التصعيد التي تنوي الجالية الجزائرية في الخارج القيام به خاصة خلال عطلة نهاية الأسبوع في بلدان أوروبية عديدة لإجهاض عملية الاقتراع التي بدأت السبت، تشهد البلاد تصعيدا آخر مع تنفيذ إضراب عام بداية من الأحد وحتى الخميس موعد الاقتراع استجابة لحملة تعبئة قوية على شبكات التواصل الاجتماعي

وعادت الدعاية الإعلامية للسلطة في الأونة الأخيرة إلى إثارة المخاوف الأمنية والتخدير من التهديدات الخارجية بتوظيف خبر تفكيك أجهزة الأمن لشبكة جواسيس دولية وعملاء داخليين كانت تستهدف ضرب الاستقرار والوحدة الوطنية، حيث أشارت إلى أن شخصا من طاقم الحملة الانتخابية للمرشح علي بن فليس كان على صلة بشبكة دولية وبحركة استقلال القبائل "ماك"، من أجل اختراق الحراك الشعبي والاستحواذ عليه ودفعه إلى العنف والفوضى.

كما أفادت تقارير إعلامية محلية بأن أجهزة الأمن أحبطت محاولة تفجير محطة توزيع البنزين بإحدى مدن

تزيد تطورات الأحداث في الجزائر من إرباك الوضع أكثر فأكثر، فمع بدء الاقتراع في الخارج يسعى الرافضون بكل جهودهم لإفشال الانتخابات الرئاسية ولأسيما مع بدء تنفيذ إضراب عام، الأحد، إلى غاية يوم الاقتراع المقرر الخميس.

صابر بلدي

الجزائر - تتجه الأنظار إلى التطورات المتسارعة في المشهد الجزائري بعد بلوغ التصعيد بين طرفي الصراع ذروته في الأيام الأخيرة التي تسبق الموعد الانتخابي المقرر الخميس القادم، فبينما بدأت عملية الاقتراع في المهجر تستمر التعبئة في الشارع من أجل إجهاض الاستحقاق والاستعداد للدخول في إضراب عام يشل البلاد.

وانطلقت عملية الاقتراع في المهجر لانتخاب رئيس جديد للجزائر وسط أجواء مشحونة أظهرت منذ صباح السبت عروفا عن التصويت، بالموازاة مع تظاهرات احتجاجية نظمها الجزائريون المقيمون خارج البلاد أمام السفارات والقنصليات في عدة عواصم ومدن أوروبية، للتعبير عن رفضهم للاستحقاق الرئاسي والتمسك بالمطالب الأساسية للحراك الشعبي.

**دعوات الإضراب العام جاءت قوية غداة رسوخ قناة بضرورة الضغط أكثر على السلطة التي لم تعد تكثرث للمسيرات الشعبية**

وأظهرت صور ومقاطع فيديو قلة الإقبال على مكاتب الاقتراع في مدينتي رامس وليون الفرنسيتين منذ الساعات الأولى لبداية العملية الانتخابية، وحضور العشرات من الرافضين للاستحقاق من أجل الضغط للحيلولة دون توافد الناخبين، في حين تم شل الحركة في مكاتب انتخاب بمدن أخرى.

وتقدر الجالية الجزائرية في الخارج بنحو ستة ملايين مهاجر، يقيم أغلبهم في أوروبا وبشكل أقل في أميركا وكندا، وهو ما يجعلها وعاء انتخابيا مهما

## موريتانيا تبدأ ترحيل العشرات من المهاجرين

منذ بداية العام خلال محاولاتهم الهجرة عبر المحيط الأطلسي.

لكن الكثير من حالات الوفاة لم تسجل مع صعوبة رصد عدد السفن التي لم تصل إلى محطاتها المستهدفة أو عدد الركاب على متنها.

وتعد موريتانيا معبرا رئيسيا للمهاجرين الأفارقة.

وتحولت مدينة نواذيبو خلال السنوات الأخيرة إلى وجهة مفضلة للمهاجرين الأفارقة غير النظاميين الراغبين في عبور البحر باتجاه أوروبا بحثا عن فرص حياة أفضل.

لكن السلطات الموريتانية تقول إن استراتيجيتها الأمنية في مجال مكافحة الهجرة غير النظامية قد نجحت، وأن شواطئها ومعاييرها الحدودية مضبوطة ومحمية، دون توفير إحصاءات بخصوص الأعداد.

وترتبط موريتانيا باتفاقيات في مجال التصدي للهجرة السرية، مع عدة دول أوروبية، خصوصا إسبانيا وبلجيكا.

وأبرمت موريتانيا وإسبانيا، في العام 2003، اتفاقا أمنيا يقضي باستقبال نواكشوط للمهاجرين غير النظاميين، ممن يتأكد أنهم عبروا إلى إسبانيا انطلاقا من المياه الإقليمية.

وتتم بحالة هؤلاء المهاجرين غير النظاميين إلى مركز إيواء أقيم في نواذيبو لهذا الغرض، وفق ما تنص عليه بنود الاتفاق الموقع بين موريتانيا وإسبانيا.

وعلى الرغم من أن منطقة غرب أفريقيا تضم البعض من أسرع اقتصادات القارة نموا فإنها تكافح من أجل إيجاد فرص عمل كافية لسكانها الشبان الذين يتزايدون بسرعة. ونتيجة لذلك تواصل المهاجرون المغادرة عبر طرق صعبة للوصول إلى أوروبا.

نواكشوط - بدأت السلطات الموريتانية، السبت، ترحيل العشرات من المهاجرين غير النظاميين، ممن تم إيقادهم عقب غرق قاربهم قبالة شواطئ البلاد، الأربعاء الماضي.

وقالت وكالة الأنباء الموريتانية إن السلطات بدأت ترحيل مجموعة المهاجرين البالغ عددها 85 مهاجرا في حافلة إلى بلدانهم الأصلية، عبر المعبر الحدودي في مدينة روصو، جنوب البلاد.

والأربعاء، غرق قارب يقل حوالي 180 مهاجرا غير نظامي، أغلبهم من غامبيا والسنتغال، قبالة الشواطئ الموريتانية، وأعلنت السلطات مقتل 60 شخصا غرق القارب، فيما تم إنقاذ 85 مهاجرا.

ونقلت المنظمة الدولية للهجرة عن ناجين قولهم إن وقود السفينة، التي بدأت رحلتها قبل أسبوع في طريقها إلى جزر الكناري الإسبانية، نفذ وغرقت قبالة ساحل قريب من مدينة نواذيبو الموريتانية.

وكان الممر البحري المحفوف بالمخاطر من غرب أفريقيا إلى جزر الكناري ذات يوم طريقا رئيسية للمهاجرين غير النظاميين الساعين للحصول على فرص عمل وحياة أفضل في أوروبا.

ويعد الحادث أحد أكثر الحوادث المأساوية منذ أن ندرت محاولات الهجرة السرية عندما كتفت إسبانيا الدوريات في منتصف العقد الأول من الألفية الثانية.

وكان رجال خفر السواحل في موريتانيا قد أوقفوا الجمعة أيضا 140 مهاجرا غير نظامي في المياه الإقليمية قبالة مدينة نواذيبو، شمالي البلاد.

وأوضحت المنظمة الدولية للهجرة أن ما يقدر بنحو 97 شخصا لقوا حتفهم

من قبيل الاتهام المجاني لها بل إنه كان مبنيا على عدة معطيات ترجمها على وجه التحديد رئيس مجلس الشورى عبد الكريم الهاورني الذي قال "دخل الاتحاد يوجد فساد".

ترمي حركة النهضة نواقد اتحاد الشغل بالحجارة مناسبة أن زجاج نوافذها هشة، خاصة وأن اتحاد الشغل الذي دفع في الأشهر الأخيرة إلى وجوب كشف ما يتهم به حركة النهضة بالتورط في ما سمي الجهاز السري للحركة، قادر على التماسك والصمود بل وعلى حرق كل من يقرب من قلعتة.

إن الغريب في ازدواجية خطاب حركة النهضة وهي تجيش ضد اتحاد الشغل أنها تذكرت اليوم أن المنظمة العتيدة لا تفصل بين ما هو سياسي وما هو نقابي، بل الأكثر غرابة من ذلك أنها باتت تجند رضا الجوادى (النائب عن ائتلاف الكرامة) وهو الإمام المعزول، الذي لم يفصل في حياته الدينية عن السياسي وأوصلته خطبه الدينية التحريضية بمساجد محافظة صفاقس إلى البرلمان، ليقدّم دروسا للتوسيين وللاتحاد في فصل النقابي عن السياسي.

لماذا لم تجتسب النهضة أنزعها للحديث عن وجوب فصل اتحاد الشغل للنقابي عن السياسي، حين اختار الاصطفاق وراء الانتفاضة الشعبية التي أطاحت بين علي؛ ولماذا لم تفعل ذلك أيضا حين كانت في حاجة إلى تدخله لحظة كانت الجموع الثائرة تطالب باعادتهم إلى السجون في 2013. الإجابة بسيطة، إن الإسلاميين يستشعرون أنهم قد يفوتون على أنفسهم مرة أخرى هدية نتائج انتخابات 2019 التي أفرزت مشهدا سياسيا يغلب عليه النفس الإسلامي يمكن من بوابته استكمال مهمة طمس آخر ما تبقى من معالم الدولة الوطنية الحديثة، اتحاد الشغل.

## إن وُجد مدين لاتحاد الشغل في تونس فهُم الإسلاميون

إسلامية متشددة دفعت إلى شن حرب على اتحاد الشغل من بوابة ما يسوقون له على أنه "حرب على الفساد".

الحديث هنا يتعلق تحديدا بالوafd الجديد على البرلمان "ائتلاف الكرامة" السلفي، لكن اتحاد الشغل اختار عدم الرد على ما تروّجه هذه البيادق النهضوية من خطابات تحريضية. واكتفت قيادته بمتابعة المعركة لمحاولة فهم من يقف خلف الحرب ومن يريد فتحها إلى أن أتت اللحظة الحاسمة التي أعلن فيها نور الدين الطوبوي الأمين العام للاتحاد صراحة عن تورط بوجه مخفي في الحملة التي تستهدف منظمة العمال.

قال الطوبوي لدى إحياء ذكرى اغتيال فرحات حشاد، "إن الاتحاد استهدف في 2012 تحت حكم 'الترويكا' واليوم رموزه مستهدفة"، مستكبرا ما سماه ازدواجية الخطاب لدى حركة النهضة بقوله "هذه الجهات هي الصديق الودود في الظاهر واللدود في الخفاء، لقد تستررت على الاعتداءات السابقة".

لم يكن حديث الطوبوي عن حركة النهضة، ولو بالإيجاز، مجرد صدفة أو

راشد الغنوشي، وإما في السجون تنتظر من يحزرها. لماذا لا يطرح الإسلاميون اليوم على أنفسهم الأسئلة التالية، ماذا لو طلب اتحاد الشغل السلطة في 2011؟ وماذا لو أصر على مسارية المطالب الشعبية التي تشبّثت باجتثاثهم وعزلهم عام 2013 بعد اغتيال المعارضين شكري بلعيد ومحمد البراهمي؛ وكيف كان سيكون وضعهم في 2019 لو أقدم اتحاد الشغل على كل هذه الخطوات حين كان وما زال ينظر إليه على أنه صمام أمان البلاد مهما اختلفت التقييمات حول قيادته أو قواعده؟

لقد اختار الإسلاميون مرة أخرى تاريخ 4 ديسمبر، وهو تاريخ خالد يُحيي فيه اتحاد الشغل في كل عام ذكرى اغتيال مؤسسه فرحات حشاد، لتجديد أزرعهم الخفية والمعلنة للتجييش ضد المنظمة متكرين لفضلهما الذي لو لا وجوده لما كان للنهضة أي فرصة للتمترس في حكم البلاد طيلة تسع سنوات.

قبل الانتخابات التشريعية في أكتوبر 2019، ظهرت بوادر أصوات

وسام حمدي صحافي تونسي

إن كان لا بد من شكر يتقدّم به الإسلاميون في تونس، فلا يمكن أن يكون إلا لاتحاد الشغل. وإن كان الإسلاميون مدينين لطرف أكثر من غيره في تونس فلا يمكن أيضا أن يكون إلا اتحاد فرحات حشاد، الذي ملأ الدنيا وشغل الناس قبل الثورة وبعدها.

لقد كان أمام الاتحاد العام التونسي للشغل بعد ثورة يناير 2011، فرصتان سانحتان لعزل الإسلاميين من المشهد السياسي وقطع طريق السلطة أمامهم، بما في ذلك حركة النهضة الإسلامية التي لا تكف اليوم وهي تستشعر بان حالة الفراغ لا بد أن تكون متنوعة بخطوات أخرى تجتث ما تبقى من مكتسبات الدولة الوطنية، عن السعي والمكابدة لنش صقوف آخر قلاعها المنظمة الشغيلة المرابطة بساحة محمد علي الشهيرة.

تصر الدوائر الإسلامية اليوم بعد مرور تسع سنوات من ثورة يناير 2011، على اتهام الاتحاد العام التونسي للشغل بأنه من القلاع المتسترة على فلول نظام زين العابدين بن علي. ويعغض هذا الحزام المتشدد أعينه عن حقيقة أنه لو لا المنظمة الشغيلة، لما حصل التغيير، ولما رحل بن علي، ولما سقط نظام برمته، ولما حكمت النهضة وظهر التطرف.

من يحاول من الإسلاميين اليوم افتكاك مفهوم الثورة بعدما ركب موجتها قرابة عقد دون أن يشارك فيها، تدعوه حقيقة أن الثورة ما كانت لتصل لو لم يتحرك اتحاد الشغل في 12 يناير 2011 في صفاقس وفي 14 يناير 2011 بالعاصمة حين كانت القيادات الإسلامية إما في المنافي بأوروبا وعلى رأسها



صمام أمان البلاد مهما اختلفت التقييمات